

Distr.: General
16 February 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧*

(١٦-١٩ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)

إضافة

* هذا التقرير، المقدم كإضافة لتقرير المجلس التنفيذي لليونيسيف عن دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٧، هو موجز لمناقشات أجريت أثناء الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي الذي عقد يومي ١٩ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقد أعد نص التقرير بالاشتراك مع أمانات هذين الصندوقين والبرنامجين.



الاجتماع المشترك بين المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

ألف - التأهب للكوارث الوطنية

١ - طلبت رئيسة المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى المدير التنفيذي لليونيسيف أن يقدم ورقة المعلومات الأساسية والمناقشة بالنيابة عن اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وأبرزت أهمية بناء القدرات المجتمعية على مواجهة الكوارث، والسيطرة الوطنية والقيادة الوطنية والعمل المشترك، موصية باتخاذ خمسة تدابير، هي: (أ) ربط الإنذار المبكر بالعمل المبكر، ولا سيما من قبل المجتمعات المحلية؛ (ب) والحد من أخطار الكوارث على المجتمعات المحلية وزيادة قدراتها على مواجهتها؛ (ج) وجعل نظم الطوارئ أجدد بالاعتماد عليها؛ (د) وتحسين القدرات على حشد وإدارة إجراءات التصدي للطوارئ؛ (هـ) وزيادة التركيز على الحد من الأخطار، وفقاً لما أوصي به في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥. وينبغي أن يكون الحد من الأخطار جزءاً لا يتجزأ من نُهج الأفرقة القطرية، والتقييم القطري الموحد، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ كما ينبغي ربط جميع هذه الجهود بالخطط الحكومية للتنمية.

٢ - وقد ركزت أيضاً مديرة مركز أبحاث وبائيات الكوارث، بلجيكا، التي أوجزت اتجاهات الكوارث وآثارها الوبائية، على ضرورة ربط التأهب للكوارث بالتنمية. إذ يُبلغ سنوياً عما يفوق ٤٠٠ كارثة كبرى، ومع أن نسبة الوفيات قد تراجعت، فإن الخسائر الاقتصادية وعدد الأشخاص المحتاجين إلى دعم قد تزايدت. ويعزى هذا الاتجاه بوجه خاص إلى تزايد هشاشة وضع السكان، ولا سيما أفقرهم، الذين يعيشون في أكثر الأحيان في مناطق بالغة الخطورة. وطالبت بتحسين التخطيط المستند إلى الأدلة وقدرات المجتمع المحلي.

٣ - ودعا مدير مكتب الفلبين للدفاع المدني، في العرض الذي قدمه وركز فيه على تجربة الفلبين، إلى اتباع نهج تشاركي متكامل يركز على تأهب المجتمع المحلي، والحد من الأخطار والإنذار المبكر مع اضطلاع السلطات المحلية بدور رئيسي. وتشمل استراتيجية الفلبين تطويراً لنظام التنبؤ؛ وحملات إعلامية؛ وتدريباً مستداماً على مواجهة الكوارث على جميع المستويات تصدياً للأخطاء والحد منها؛ وتعزيز قدرات الحكومة والقطاع الخاص على مواجهة الكوارث.

٤ - وفي العرض الذي قدمه المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في باكستان عن الدروس المستفادة من تجربة الفريق القطري للأمم المتحدة في باكستان، حيث تعد إدارة

الكوارث متطورة تماماً، أشار إلى ثلاث ثغرات، هي: الخبرة المحدودة في التعافي من الكوارث والحد من أخطارها على المدى البعيد؛ وعدم كفاية التمويل اللازم للتأهب للأخطار والحد منها؛ وقلة اهتمام الجهات المانحة بعملية "البحث والإنقاذ". وقال إنه لا بد من تركيز الجهود على مشاركة جميع مؤسسات الأمم المتحدة، والتأهب للأخطار والحد منها على المدى البعيد، وتطوير القدرات على كل المستويات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في التأهب على مستوى المجتمع المحلي.

٥ - وأوضح وفد باكستان أن الوثيقة المعنونة "إطار عمل الحد من أخطار الكوارث الوطنية" والمعممة في هذه الدورة ما زالت مشروع ورقة عمل تنظر فيه باكستان.

٦ - وأكدت الوفود على الأهمية الملحة لتعزيز التأهب للأخطار والحد منها على المستوى الوطني، داعية إلى اتخاذ عدة تدابير، هي: إدماج تقييم الأخطار والتأهب للكوارث والحد من الأخطار في جميع الأنشطة والأطر الإنمائية؛ وإدماج نظم الإنذار المبكر الوطنية مع نظائرها الدولية؛ وتحسين نظم المعلومات وتبادل المعلومات؛ والتشجيع على زيادة التعاون البلدي والإقليمي وبين دول الجنوب؛ ودمج جميع جوانب إدارة الكوارث؛ وتدريب صناعات القرار وتصيرهم على كل المستويات؛ وتطوير القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في المجتمعات المحلية؛ وتعزيز خطط وقدرات التأهب الداخلي لمنظمات الأمم المتحدة؛ وتوضيح أدوار ومساهمات كل منظمة، ولا سيما في الحد من الأخطار؛ وتحقيق تعاون أوثق للأمم المتحدة فيما يتعلق باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما في ذلك النهج القائم على المجموعات؛ والالتزام بإطار هيوغو للعمل.

باء - الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: اتباع النهج المترابطة لتخفيف حدة الفقر

٧ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي الجلسة بدعوة مدير شعبة دعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج، وبتكليف نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بتقديم ورقة معلومات أساسية بالنيابة عن المنظمات الأربع.

٨ - ونوه المدير، لدى إيجازه الحجج الرئيسية الواردة في الورقة، بأن الوكالات الأربع اشتركت في تحديد عددٍ من المبادئ اللازمة لتوجيه عملية تعزيز التكامل: (أ) فهم مشترك للأهداف والاستراتيجيات وأدوات السياسة العامة؛ (ب) وتجميع للموارد والقدرات اللازمة لوضع البرامج وتنفيذها؛ (ج) وتكامل الأولويات الوطنية ودعمها؛ (د) واتخاذ تدابير صارمة لرصد وتقييم التقدم نحو بلوغ الأهداف الرئيسية، مع تحديد الأهداف المتوسطة تحديداً واضحاً. وقد بدأ العمل فعلاً بتنفيذ الالتزام والاستثمار تمشياً مع هذه المبادئ. ومن أجل إضفاء طابع مؤسسي على النهج المتكاملة وجعلها مألوفة في البرمجة، يتعين على المنظمات

الأربع أن تواصل الاستثمار في التغلب على العقبات المستعصية في السياسة العامة والمفاهيم والتنفيذ والقدرات.

٩ - وقد وجهت الدعوة إلى وزير التخطيط من حكومة ليبيريا لكي يقدم منظوراً ميدانياً عن النهج المترابطة المتبعة للحد من الفقر. وركز على الجهود الجارية لوضع استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر. وتفيد تجربة ليبيريا بأن هناك مسألتين حاسمتي الأهمية، هما: السيطرة الوطنية على عملية إعداد الاستراتيجيات وتحديد الأولويات من بين بدائل الاستثمار التنافسي.

١٠ - وقد تم ضمان السيطرة الوطنية والأولويات المناسبة بربط وضع استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر بتوسيع الجهود الرامية إلى تعزيز عمليتي التعافي والإصلاح. وبرز نهج شامل ومتكامل خاص بليبيريا يستند إلى أربع ركائز، هي: ضمان السلم والأمن؛ والإنعاش الاقتصادي؛ وتعزيز الحوكمة (governance) وسيادة القانون؛ وإصلاح البنية التحتية والخدمات الأساسية. وقد أعربت حكومة ليبيريا عن ثقتها بأنها لو تلقت الدعم من جميع الشركاء، لأصبحت الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر بمثابة منهج عمل للتعافي والنمو المستدام. واحتتم الوزير مشجعاً المنظمات الأربع على تعميق مشاركتها في ليبيريا بهدف تحسين التنسيق وتبادل المعلومات والمساءلة والشراكة.

١١ - وطلب إلى المشاركين تقديم أسئلتهم وتعليقاتهم. وأسفرت المناقشات التي جرت بين الوفود عن الاستنتاجات التالية: يتعين على جميع الأطراف أن تبذل جهوداً أكبر بكثير إذا ما أرادت بلوغ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية؛ فالجهود الرامية إلى إدماج الاستراتيجيات والخطط والاستثمارات هي حاسمة الأهمية؛ والبلدان هي لاعب رئيسي في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر والجوع، لكنها لا تستطيع في معظم الحالات أن تفعل ذلك بمفردها، إنما تحتاج إلى مساعدة من الشركاء، بمن فيهم المنظمات الأربع؛ وينبغي للجهود المبذولة من أجل زيادة التكامل أن تركز على الصعيد القطري، علماً بأن عمليات إصلاح الأمم المتحدة ستفتح آفاقاً كبيرة لمثل هذا التكامل والتركيز؛ ويجب الاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومجموعة من برامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية للعمل على حفز جهود التكامل وتركيزها؛ وينبغي لهذه الجهود أن تكون موجهة صراحة نحو النتائج، مع مراعاة العوامل الوطنية والعالمية ذات الصلة؛ ويجب أن تكون المجالس التنفيذية الأربعة أكثر إدراكاً لمسؤولياتها في تعزيز التكامل والأنشطة المشتركة، ولا سيما على المستوى القطري.

جيم - إصلاح الأمم المتحدة

١٢ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الجلسة معرباً عن تقديره لانتخابه رئيساً للمجلس ومحدداً الأعمال الأساسية التي يجب تنفيذها في العام القادم. وافتتح المناقشة بإعطاء الكلمة إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٣ - وقدم كل من رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمدير العام لمنظمة العمل الدولية موضوع إصلاح الأمم المتحدة، وكرر رئيس المجموعة تأكيده أن الإصلاح سيزيد من مساءلة الشركاء الوطنيين من خلال إدارة الخبرات التقنية وتبادلها وسيعزز الفعالية باستخدام نظام للتقييم المتبادل للأداء وتقوية نظام المنسق المقيم. كما أن الإعلان عن مواقف واستراتيجيات مشتركة لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من شأنه أيضاً أن يساعد الحكومات على تحقيق استراتيجياتها الوطنية للتنمية. وقد أكد الرئيس على ضرورة اعتبار تطبيق البلدان الثمانية الرائدة لنهج "أمم متحدة واحدة" تطبيقاً تجريبياً، فلكل منها ظروفها الفريدة التي تؤثر على ذلك النهج ونتائجه ودروسه المستفادة.

١٤ - وأعرب المدير العام عن شكره للمجلس وأكد على وجود تحديات كبيرة منتظرة، وعلى وجود فرص هائلة أيضاً. وبالإشارة إلى وجوب احترام نهج "توحيد الأداء" للولايات، التي تنظم هيكل المنظمات المعنية، والطابع الفريد لكل منها، فقد أبرز أهمية معالجة الاختلافات المنهجية والإجرائية القائمة بينها. وحذر من التحرك بتسرع، لأن ذلك قد يهدد مبادرات الإصلاح؛ وأثار شواغل تتعلق بأوجه الاختلال في تمويل النظام المتعدد الأطراف، الأمر الذي يمكن أن يذكي التفاوت بين مفهوم "أمم متحدة واحدة" والواقع على الأرض. وفي الختام، حدد المدير العام التحديات التي يواجهها المنسقون المقيمون، مشدداً على الحاجة إلى استعداد تقني ومعرفة بعمل الوكالات والصناديق والبرامج من خلال التدريب المتبادل وتعزيز دور المنسق المقيم على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٥ - وأكدت بعض الوفود على ضرورة ضمان ما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم متواصل يتجلى في الدعم المالي والتقني مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على الأولويات الوطنية وتعزيز السيطرة القطرية. وقد أيدت عدة وفود البلدان الثمانية الرائدة باعتبارها تمثل جوهر جهود الإصلاح، التي ستعتمد على موارد وقدرات المنظومة برمتها لتحقيق الاتساق والتنسيق. وأعربت وفود أخرى عن شواغل تتعلق بالبلدان الرائدة، فأبرزت خطر التحرر المحتمل من الارتباط القائم بين تنفيذ بعض مقترحات الفريق الرفيع المستوى والمشاورات الحكومية الدولية بشأن هذه التوصيات. وقد أبدى عدد من الوفود اهتمامه بمعرفة المزيد عن

الكيفية التي تحدد من خلالها كفاءة البلدان الرائدة في تعزيز الاتساق والكفاءة والفعالية. وأعرب البعض عن قلقه لأن إصلاحات الممثل المقيم ربما تزيد من الإجراءات الإدارية البيروقراطية. وقد ارتأت بعض الوفود وجوب تسريع خطى تغيير الأمم المتحدة، مع التركيز بمزيد من القوة على المساءلة والأداء الشفاف والنتائج.

١٦ - ورأى وفد واحد على الأقل أن تمويل البلدان الرائدة ربما يسفر عن نتائج أكثر مصداقية إذا تمت المحافظة على المستويات المتفق عليها. كما رأى الوفد أن توفير إمكانية الاطلاع على تقارير مراجعة الحسابات الداخلية لفرادى الصناديق والبرامج يفيد في زيادة الشفافية. وقد أشارت جميع الوفود تقريباً إلى تقرير وتوصيات الفريق الرفيع المستوى لما لهما من فائدة قصوى في سياق النقاش الجاري عن الإصلاح. وأعربت عدة وفود عن رغبتها في أن يضطلع المجلس التنفيذي بدور أكبر في صنع القرار والتوجيه.

١٧ - وقدم رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمدير العام إجابات مختصرة. فالبلدان الرائدة تعمل على تحديد التفاصيل الهامة التي تدرج ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق مفهوم "أمم متحدة واحدة" وتدفع بالناقشات على المستوى الحكومي الدولي. ولن تزيد التغييرات التي سيخضع لها نظام المنسق المقيم من البيروقراطية؛ وسيستفيد المنسقون المقيمون من الموارد المتاحة حالياً في أدائهم لمهامهم. وقد حذر رئيس المجموعة من الالتباس في فهم التنسيق واعتباره "اجتماعات كبيرة" وأكد أن الأموال المخصصة تؤثر على الكفاءة المالية. واختتم المدير العام مؤكداً من جديد على ما يتوفر للمنسق المقيم من إمكانات هائلة لاستخلاص أوجه التآزر والقضاء على التداخل والازدواجية.

دال - الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٨ - افتتح الجلسة رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتحدثت المديرية التنفيذية للصندوق بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، متناولةً المسائل ذات الأولوية المتعلقة بالأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقدمت أمثلة على الأعمال المشتركة في منظومة الأمم المتحدة وأبرزت التحديات. وقام مدير البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/الإيدز في البرازيل بعرض تجربة البلد في مواجهة مسألة تأنيث هذا الوباء. وتلى ذلك عرض قدمه مستشار أفريقيا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدى الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، مركزاً فيه على أهمية مشاركة الذكور في التصدي لفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز. وأخيراً، قامت ممثلة عن الشبكة الآسيوية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (وعضو من أعضاء مجلس التنسيق لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) بإطلاع المشاركين على وجهة نظر شخصية عن صراعها مع هذا الوباء.

١٩ - وأبرز المشاركون في المناقشة أهمية مبادئ "الأمر الثلاثة" لتنسيق إجراءات مواجهة الوطنية وأشادوا بالمنظمات الأربع لتشجيعها زيادة التعاون بين بلدان الجنوب ولما ناقشتها مسائل تمثل برنامج العمل العالمي الجديد، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. وأكدت على ضرورة زيادة الالتزام المالي إزاء مكافحة الوباء وعلى أهمية البرمجة الموجهة للمراهقين والشباب، مع التركيز الشديد على المسائل الجنسانية مثل علاقات القدرة بين الرجل والمرأة والعنف القائم على نوع الجنس وعبء الرعاية الملقطة على النساء والفتيات.

٢٠ - ورحبت الوفود بالعروض وبالتعاون القائم فيما بين المنظمات الأربع، وسلمت بأهمية الأدوار القيادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي في التصدي لهذا الوباء. وأشادت بورقة المعلومات الأساسية لما قدمته من تحليل للمحددات الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشجعت الوفود المنظمات الأربع على توسيع عملية تبادل الخبرات فيما بينها ومع شركاء آخرين في التنمية. وأكدت أهمية متابعة النتائج وآثار البرامج والإبلاغ عنها لإظهار كيفية تأثير التدخلات المشتركة على الأبعاد الجنسانية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحذرت من ازدواجية الجهود وأوصت المنظمات الأربع بأن تزيد من مبادراتها المشتركة ضمن إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل. وطالبت الوفود بزيادة المساءلة في توزيع الموارد، وخاصة ما يتعلق منها بقضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل الجنسانية، بما فيها تمكين المرأة.

٢١ - وأبرزت الوفود ضرورة أن تؤخذ النهج الاجتماعية - الثقافية في الحسبان وأن تشارك الجهات الفاعلة الرئيسية كالزعماء التقليديين والدينيين في وضع البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأيدت أهمية التسليم بالأفكار المتعلقة بالأدوار الجنسانية والذكورة. وركزت على ضرورة تحليل البنى الأساسية في المجتمع والأوضاع الهشة التي تعيشها النساء والفتيات واعتبار ذلك أحد العوامل التي يجب مراعاتها أثناء وضع برامج فعالة. وأكدت على ضرورة زيادة الموارد المخصصة للبرامج. كما أكدت على الصلات القائمة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وحثت على زيادة الاهتمام الموجه للعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

٢٢ - وركزت الوفود على أهمية متابعة توصيات فريق العمل العالمي المعني بتحسين التنسيق بشأن الإيدز. وإدراكاً لأهمية الحد من وضع برامج موازية من خلال تعزيز التنسيق فيما بين منظمات الأمم المتحدة، فقد دعت الوفود إلى توسيع وتحسين عملية تنسيق النهج المستندة إلى النتائج خلال دورة البرنامج برمتها، بما في ذلك زيادة التركيز على تنفيذ وتحسين آليات الرصد والتقييم.
